

الادوام الاصل وهو ان كل كائنا كان سائر بالفعل ينتج
 الاشياء من الكائنا فكانت دائما وانما لم يلزم الادوام
 والكل لانه قد يذب في مثلنا هذا كل كائنا ساكن
 كائنا بالفعل لصدق قولنا بعض السائنا ليس بكائنا
 دائما كالارض قال المصنف في ذلك ان الادوام
 السالبة موجبة وهي لا تنعكس الاجزئية وفيه تأمل
 ان ليس انعكاس المجموع الى المجموع منوطا بان انعكاس
 الاجزاء الى الاجزاء كما يشهد بذلك ملاحظة انعكاس
 الموجبات الموجبة على ما مر فان الخاصتين الموجبتين تنقلان
 الى الخبيثة اللادائمة مع ان الجزء الثاني منهما وهو المطلقة
 العامة السالبة لا انعكس كما فذير قوله ينتج المحال صدق
 المحال اما ان يكون ناشئا عن الاصل او عن لفض العكس
 او عن هيئة تأليفها لكن الاول مفروض الصدق
 والثاني هو الشكل الاول المعلوم صحته ونتاجه
 فنفي الثاني فيكون النقيض باطلا والعكس حقا
 قوله ولا عكس للبواني اي السؤال الباقية وهي
 تسعة الوقلية المطلقة والمنشئة المطلقة والمطلقة
 العامة والممكنة العامة من الباطن والوقلتان
 والوجوديتان والممكنة الخاصة من المركبات
 بالنقيض اي بدليل التخلف في مادة بمعنى انه
 يصدق الاصل في مادة بدون العكس فيعلم بذلك
 ان العكس غير لازم لهذا الاصل وبيان التخلف في
 تلك القضايا ان احصاها وهي الوقلية قد يصدق

ينتج المحال ولا
 عكس للبواني
 بالنقيض

بدون

بدون العكس فانه يصدق لاشيء من الغير المنخسف
 وقت التوزيع لاداما مع ذلك بعض المنخسف ليس
 يقرب بالامكان العام لصدق لقيضه وهو لا منخسف
 في الضرورة واذا تخفف التخلف وعدم الانعكاس في
 الاخصي جفوت في الاعراض العكس لازم للفضية فلو
 العكس الاصح كان العكس لازما للاصح والاصح لازم للاصح
 ولازم للاصح لازم فلو كان العكس لازما للاصح لكان
 ثبت عدم انعكاسه هذا خلف وانما اخترا في العكس
 الجزئية لانها من الكلية والممكنة العامة لانها من
 سائر الموجبات واذ لم يصدق الاصح لم يصدق الاخصي
 بالطريق الاول بخلاف العكس قوله تبدل لفضي
 الطرفين اي جعل لفضي الاول من الاصل جزأ ثانيا
 ولفضي الثاني جزأ اول مع بقا الصدق اي ان كان
 الاصل صادقا كان العكس صادقا مع بقا الكيف اي
 ان كان الاصل موجبا كان العكس موجبا وان كان سالبا
 كان سالبا مثلا قولنا كل من تنعكس بعكس
 النقيض الى قولنا كل ما ليس به هذه طريقة
 القديما واما المناخرون فقوالوا عكس النقيض هو
 جعل لفضي الجزء الثاني او الاول من الجزء الاول
 ثابت مع مخالفة الكيف اي ان كان الاصل موجبا
 كان العكس سالبا والعكس والعكس بقا الصدق
 كما مر فقولنا كل من تنعكس الى قولنا لاشيء مما
 ليس به ج و المص لم يصرح بقولهم وعين الاول
 ثانيا للعلم به ضمنا ولا باعتبار بقا الصدق في التعريف

فصل عكس
 النقيض تبدل
 لفضي الطرفين
 مع بقا الصدق
 والكيف او جعل
 لفضي الثاني
 او الاول من
 الاصل جزأ ثانيا
 مع مخالفة الكيف
 وهو الموجبات